أنّه ليس من الضروري أن يكون لهـذا النظام من الفرضيـات المتناسقة منطقيـا تطبيق عملي.

2 - فـإن أردنا أن تكون الـنظريّة العلميّـة مطابقـة لمادّة الدرس [كـالألسنة البشريّة مثلا] وجب علينا أن نبني فرضـيـات أخـرى (من قبيل القوانين العلميّة) لا يكون مقـياس صحتهـا تناسقها المنطقي الـداخلي وإنّما قابليتـها للتحقق الاخـتباري وكان هذا هو الصعيد الثاني من الفرضيات.

- إنّ جوهر قـول هيلمسليف هو الـتميـيز في النظريّة العلميّة من جـهة بين التناسق النظري الّذي لا يراعى في إثبـاته أو دحضه إلاّ المقـاييس المنطقيّـة الصرف، ومن جهـة ثانية قابليّة نـظريّة ما للتحقّق اخـتباريا وهو الجـانب الّذي يمكن إثباته أو دحضه بالاعتماد على معطيات التجربة يقول :

«تسمح النظريّة باستنتاج مبرهنات ثم إن النظريّة والمبرهنات المستخلصة منها تسمح بدورها بإقامة فـرضيات (من بينها القوانين) لا يمكن القول بصـحتها بعكس المبرهنات إلاّ بعد استيفاء شروط إثباتها[1]».

و لا شك أن القارئ انتبه إلى أن هذا التمييـز الّذي يقيمه هيلمسليف بين ما يسمـيّه نظرية ومـبرهنات Théorie et théorème من ناحـية وفرضـيات (من بينـها القوانين العلميـة) من جهة أخرى هو التميـيز الابيستمولوجي الّذي نعـتمده في هذا العـمل بين الفـرضيـات العـامّـة والمنوالات وإن كان هـيلمسلـيف لا يستـعـمل لفظ modèle . ولا تمثل كلمـة مـبرهـنات نقضـا لقـولنا. فليـست غـاية هيلمـسليف من إضافتها إضافـة قسيم ثالث وإنّما مقصده الإلحاح على أن تسليمك بفـرضية عامّة ما يفرض عليك اسـتنتاج ما يتـرتّب عن القول بهـا منطقيّا فـإن فعلت كان مـا حصلت عليه (مـبرهنات) ولكنّك لم تـخرج عن دائرة الفرضـيات العـامّة الّتي تظل قـواعد التناسق والاستلزام المنطقي مقياس تولّدها الوحيد.

---

1 المرجع نفسه ص 51.